

النضال من أجل حقوق عالمية الجدل حول المواطنة في جميع أنحاء العالم وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ثاناسيس كامبانيس - مؤلف، وصحافي، وزميل أبحاث في «مؤسسة القرن»

إلى الحقوق والامتيازات باعتبارها سلع طائفية محدودة، توزع - وفق أسس صفرية- على الأفراد بناء فقط على عضويتهم في مجتمعات قائمة على الهوية.

أحمد المستبدون في المنطقة الدعوات لحقوق إنسان عالمية عن طريق زرع الخوف من أن أي توسع في تقديم الحقوق سيعني سحب هذه الحقوق من آخرين. ويفضل حكام الوضع الراهن مناقشة حقوق مجموعة أو طائفة بعينها - مثل حقوق العلمانيين، أو أفراد مجتمع الميم، أو النساء، أو الفلسطينيين، أو اللاجئين، أو الجماعات الدينية وما إلى ذلك - بدلاً من المطالبة بحقوق عالمية غير قابلة للتجزئة، ذلك أن استرضاء قادة المجموعات -المعنيين ذاتياً- من خلال تقديم تنازلات بسيطة هو أمر أيسر على الحكام عن معالجة غياب شرعيتهم الناجم عن حكمهم لمواطنين يفتقرون إلى الحقوق الكاملة.

الخبر السار هنا هو أن قوى اللحظة الراهنة في المنطقة لم تنجح في مسعاها بشكل كلي. إذ يجري نقاش حيوي وأصيل الآن حول استعادة الحقوق وإعادة القيمة للمواطنة، فمن الممكن المطالبة بمواطنة فعلية دون التضحية بالهوية أو الثقافة الفردية؛ والمطالبة بحقوق مدنية عالمية دون التخلي عن الإيمان؛ وهكذا!

بعد مرور ما يقرب من عقد من الزمان على انتفاضات الربيع العربي، تبقى أسئلة جوهرية دون إجابة خصوصاً حول معنى المواطنة. فلم يحل الشرق الأوسط بعد معضلة منح يمنح حقوق متساوية للأشخاص ذوي هويات مختلفة أو متعددة. تعتبر أزمة المنطقة جزءاً من ظاهرة عالمية، فهي تتوازي مع صراع أوروبا والولايات المتحدة الحالي بسبب عودة ظهور مجموعات سيادة العرق الأبيض وغيرها من المجموعات الأصلانية¹ ووجود ردود فعل عنيفة ضد الأجانب والمهاجرين، رغم تاريخ أوروبا الطويل في الأممية واستيعاب الآخر.

إلا أن للأزمة في الشرق الأوسط خصائصها الإقليمية المميّزة. فلقد استشرى القمع العنيف خلال الانتكاسة الاستبدادية التي تلت انتفاضات الربيع العربي. وتندلع اليوم صراعات عديدة بامتداد خطوط الصدع القائمة على الهوية، بما في ذلك الدين والطائفة والعرق. فيما لا يتشارك سماسة القوى في المنطقة سوى التزامهم العميق بسياسات الهوية المثيرة للانقسام. وأسهمت العديد من الشخصيات الدينية والسياسيين والمسؤولين الأمنيين والرعاة غير الرسميين في الوصول إلى الوضع الراهن الذي يحبط أي مناقشة حول الحقوق العالمية. بدلاً من ذلك، تشجع النخبة - وهي المستفيد الأكبر من الوضع الراهن والمدفوعة عادة باستراتيجية فرق تسد - الناس على النظر

¹ اختيار المترجمة لترجمة nativist groups بدلاً من الترجمة الشائعة "مجموعات أهلانية"

أزمة عالمية

أيديولوجياً بقدر ما هو سياسي. لقد اتبعت معاناة الشرق الأوسط مع القوى الإقتصادية مساراً تاريخياً محدداً، مرتبطاً بمسار المنطقة من الاستعمار إلى الاستقلال. هذه القوى الاستيعادية الإقتصادية ليست أمراً يخص الشرق الأوسط وحده. فتآكل المفاهيم المفتاحية اللازمة لرؤية ليبرالية للمجتمع هي أزمة عالمية. فالحقوق العالمية، واحترام التنوع (بدلاً من التسامح المتميع)، والحريات والخيارات الفردية في سياق من الحماية الاجتماعية - هذه ليست مشاريع ليبرالية بحتة، ولكنها مُلّ عليا ضرورية للغاية تتعرض اليوم للهجوم داخل العديد من الأوساط.

المواطنة ومصاعبها

تحاول الأبحاث والمقابلات الموجودة في «المواطنة ومصاعبها: النضال من أجل الحقوق والتعددية والإدماج في الشرق الأوسط» أن تكون بداية لنقاش أوسع. تقدم المفاهيم ودراسات الحالة التي تم تناولها في هذا المشروع نظرة متعمقة للمواطنين والمراقبين والمحليين ومصانعي السياسات والناشطين - وأي شخص لديه مصلحة في سؤال ما هي أفضل الطرق لإدارة مجتمعات تعددية تحمي الحقوق العالمية وتفسح المجال للهوية الفردية. تشكلت هذه التساؤلات من خلال مناقشات حيوية بين مجموعة تضمنت محلي سياسات وأكاديميين وناشطين وصحفيين وباحثين وكتاب من مختلف المجالات والتخصصات. أيد البعض تجارب مرنة تتبنى منظوراً قاعدياً (من أسفل إلى أعلى)، بينما استكشف آخرون المشكلات التي تواجه مجتمعات أو مناطق

تعتبر أزمة الشرق الأوسط جزء من ظاهرة عالمية. فعلى الرغم من تاريخها الطويل من الأهمية واستيعاب الآخر، فقد عانت أوروبا والولايات المتحدة من عودة ظهور جماعات سيادة العرق الأبيض وغيرها من الجماعات الأصلانية، ومن ردود فعل عنيفة ضد الأجانب والمهاجرين. تخلق هذه الأزمة فرصة لإعادة التفكير وبث الحياة مرة أخرى في مفاهيم طالما اعتُبرت من المسلمات، بما في ذلك المواطنة والانتماء والحق في المطالبة بالحقوق. ففي مواجهة أنظمة حاكمة تتسم صراحة بالعنصرية والذكورية والتمييز، وكذلك بالعنف والقمع المتكررين، يؤكد الناس على حقوقهم في نوع مختلف من المواطنة. لقد أسس المدافعون عن الحقوق لقضيتهم في العديد من المساحات الجديدة، من الأكاديميا إلى الصحافة، ومن السياسة إلى الناشطة، ومن القاعدية إلى النخبوية. فهم يقدمون حججاً دامغة، ثورية في سياقاتها؛ مفادها أن استبعاد أو التمييز ضد أي مواطن يقوض حقوق جميع المواطنين؛ ويترجون أنه يمكن تأسيس المواطنة من خلال الممارسة، وليس فقط عن طريق القانون؛ ويجادلون أن أي حكم قائم على أسس الهوية العرقية أو الطائفية هو حكم سيخيب حتماً آمال مواطنيه؛ وأن المطالبات بالحقوق التي تسعى فقط لحقوق بعض المجموعات من أصحاب الامتيازات لا يمكن النظر إليها على أنها مطالبات بالحقوق من الأساس.

تعرضت مفاهيم الحقوق والإدماج والتعددية ذاتها لهجوم مستمر في الشرق الأوسط على مدار أجيال عديدة. يعد هذا الهجوم

وسياسات الهوية الأصولية في جميع أنحاء العالم العربي- أكثر من أي وقت مضى منذ إنهاء الاستعمار الأوروبي، تستدعي الانتباه إلى مسألة الحقوق - وعلى وجه التحديد، الحقوق العالمية. يمكن للمجتمعات منح حقوق للمواطنين بناء على خصائص غير الدين (وغيرها من الهويات الأصولية أو الطائفية). وتقبل العديد من دول الشرق الأوسط، نظرياً، فكرة العالمية. فقد وقعت هذه الدول على معاهدات دولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.² أما في الممارسة العملية، فمثل غيرها من البلدان في جميع أنحاء العالم - بما في ذلك الولايات المتحدة على وجه الخصوص - رفضوا الانضمام إلى جوانب من العالمية أو القانون الدولي وجدوا أنها غير ملائمة، ورفضوا تطبيق القواعد المتفق عليها عالمياً التي تتعارض مع الممارسات المحلية. ومع ذلك، فإن هذا الواقع الفوضوي لا يمنع إجراء نقاش مفتوح وحيوي عن الحاجة إلى الحقوق العالمية، والفشل في الوصول إلى ذلك، وحول الحاجة للحصول على طرق أكثر دمجاً لتقاسم فوائد الحكم العادل بين المجموعات الهوياتية المختلفة. هذا الجدل السياسي داخل الشرق الأوسط هو جدل انتظرناه طويلاً ليناقد الأفكار التي

فرعية بعينها. إلا أن الجميع كانوا مهتمين بخلق مساحة أوسع للحقوق والتمثيل. وجميعهم اعتبروا أنفسهم داعمين للحقوق ولسيادة القانون، لكنهم وانطلاقاً من تلك المبادئ الأساسية اتبعوا دروباً مختلفة حول كيفية تعزيز الحقوق المتشاركة على نطاق أوسع وكيفية تعزيز حكم أفضل، ومفهوم عن المواطنة أكثر إرضاءً للمواطن الفرد ولنظام الحكم الأوسع في الوقت ذاته.

بات من الواضح الآن أن الشرق الأوسط يختبر فشلاً مرحلياً عميقاً في الحكم. فمعظم دول المنطقة ضعيفة، بينما تميل دول المنطقة غير الضعيفة إلى استخدام قوتها بشكل سرطاني. فيما تظل الأنظمة القائمة عاجزة عن تقديم الخدمات الأساسية، في الوقت الذي أصبحت فيه أسس شرعيتها ممزقة. ومع ذلك، فقد قدمت الأزمة الحالية فائدة واحدة محتملة: وهي تجاوز الثنائية المزيفة المقيدة للحركة والتي تنظر إلى خيارات الشرق الأوسط باعتبارها بين العلمانية والدين.

والسؤال إذن هو كيف يمكن للمواطنين في الشرق الأوسط أن يأمنوا لأنفسهم حكماً أفضل ومزيداً من الحقوق؟ تستدعي الفترة التي أعقبت الثورات الشعبية في 2010-2011 والتي تضمنت صعود السلطوية غير الليبرالية

² صوتت مصر وإيران والعراق ولبنان وسوريا وتركيا لصالح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948. انظر "8. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، نيويورك، 18 ديسمبر 1979، "الأمم المتحدة، 18 ديسمبر 1979 (مع تحديثات لاحقة)،

<https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CEDAW.aspx>

"الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للمفوض السامي،

<https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html>

مختلفة لمد مظلة الحقوق والانتماء، تتيح في الوقت نفسه المساحة لهويات مختلفة ومعقدة وشديدة التشابك.⁵

يجدر بأي اقتراح جاد يسعى للتصدي بشكل حاسم لفشل الحكم الجيلي في الشرق الأوسط بأن يأخذ في الاعتبار الهويات الغنية والمعقدة الموجودة على الساحة، والتهديدات المخيفة الموجهة ضد بعض هذه الهويات. يجب أن يبدأ الإصلاح الحقيقي والاستقرار في الشرق الأوسط باعتراف المساواة والحقوق العالمية المشتركة.

تسمح للمجموعات المحرومة/ المستضعفة تاريخياً بالمطالبة بالحقوق السياسية والمدنية المشتركة بشكل لا يستند على أسس طائفية أو قبلية أو بطريقة تدفعهم إلى التخلي عن هويتهم أو طمسها.³

عندما تأسست الأمم المتحدة في عام 1948، سرعان ما تشكل إجماع عالمي حول الحقوق العالمية والقانون الدولي؛ ووجوب تطبيقهم في كل مكان، على الأقل كقئل عليا، إن لم يكن من الممكن ترجمتهم إلى واقع معاش على الفور. اعترض البعض لاحقاً على المركزية الأوروبية لمفهوم حقوق الإنسان في أوروبا والذي كان بمثابة أداة للهيمنة الغربية.⁴ ورغم أن لهذا النقد وجهته، لكنه أيضاً تم استغلاله، حيث اعتبره البعض دعوة إلى الأصوليين ومؤيدي النسبية الثقافية لأن يردوا الهجوم، وقد استُخدم هذا الهجوم المضاد لاحقاً في تبرير التطرف، والطائفية، وغيرها من الأساليب التي عززت التشرذم وسياسات الهوية دائماً على حساب الحقوق والتعددية والإدماج. تتمثل إحدى إسهامات «المواطنة ومصاعبها» في إظهار سراب رفض السعي وراء الحقوق العالمية. فالنضال من أجل الحقوق لا يحتاج ولا ينبغي أن يرتبط بأي قوة مهيمنة واحدة. وهنا يكمن جمال العالمية والحقوق: هناك مساع

³ Michael Gasper, "Sectarianism, Minorities, and the Secular State in the Middle East," *International Journal of Middle East Studies* 48, no. 4 (2016): 767-78.

⁴ Samuel Moyn, *Human Rights and the Uses of History* (London: Verso Books, 2014).

⁵ Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (London: Verso Books, 2006).

بيروت مدينتي وآفاق المواطنة الحضرية: المدينة كمنصة للفعل السياسي الفعال

د. منى فواز - استاذة التخطيط المدني في الجامعة الأميركية في بيروت

ملخص

يبقى هناك الكثير من الجدل بشأن الإمكانية الحقيقية للتغيير القادرة عليه الحركات «المحلية» التي ازداد عددها حول العالم خلال العقد الماضي. إذ قامت حركة إنديجادوز¹ في إسبانيا، وحملات بلدية وارسو، واحتجاجات متنزه جيزي (تقسيم) في إسطنبول، وتنظيم ميدان التحرير، وحركة احتلوا، والعديد من الحركات الأخرى، ببناء روابط قوية مع «ما هو مديني»¹. وأضحت ساحات المدن هي المواقع الاستراتيجية للاحتجاج، بينما أثارت دعوات الحشد القائمة على «الحق في المدينة» خيال الأكاديميين ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والصحفيين على حد سواء. تتباين هذه الحركات في نطاق أهدافها - فلبعضها مطالب ثورية خاصة بالتحول الوطني الراديكالي، ولبعض الآخر مطالب متواضعة بحياة يومية كريمة. ولكن ما يتشركون فيه هو ارتباط قوي بالمدن والميادين العامة وغيرها من العناصر المدينية. هذه الخواص المشتركة تربط بينهم معا في خيال متعولم ذي نزعة مضادة للبرالية.

أظهرت بيروت مدينتي، وهي حملة انتخابية خاضت غمار الانتخابات البلدية في بيروت في عام 2016، إمكانية تحدي حكم النخبة الطائفية في لبنان. تناول مؤلفة هذا الفصل، والتي كانت ناشطة في الحملة منذ مراحلها الأولى، وساهمت في تطويرها لاحقاً لتصبح منظمة سياسية، إظهار إمكانية البرامج القائمة على مفهوم المدينة على الإسهام في سياسات التغيير- كأساس لتطوير بديل سياسي في لبنان على المدى البعيد. يعتمد الفصل على النقاشات الحالية حول أهمية «ما هو مديني» في التغيير السياسي. وعلى الرغم من أن بعض المحللين تجاهلوا «بيروت مدينتي» باعتبارها «عملاً استعراضياً» على وسائل التواصل الاجتماعي أو اعترضوا على تركيزها على مفهوم الحياة اليومية، فلقد فتح النجاح النسبي للحركة مسارات مهمة للتفكير حول التغيير السياسي. وينطبق هذا بشكل خاص على سياقات مثل السياق اللبناني، حيث تقيد السياسة الطائفية الراسخة من إمكانيات التنظيم الاجتماعي الواسع وتحدد وتوجه مسارات الوصول إلى الرفاهة العامة.

¹ On the Indignados, see Sophie Gonick, "Indignation and Inclusion: Activism, Difference, and Emergent Urban Politics in Postcrash Madrid," *Environment and Planning D: Society and Space* 34, no. 2 (2016): 209-26. On Warsaw's Municipal Campaigns, see Anna Domaradzka, "Changing the Rules of the Game: Impact of the Urban Movement on Public Administration Practices," in *Civil Society and Innovative Public Administration*, ed. Matthias Freise, Friedrich Paulsen, and Andrea Walter (Baden-Baden: Nomos Verlagsgesellschaft, 2015), 188-217. On Istanbul's Gezi Park, see Sinan Erenşü and Ozan Karaman, "The Work of a Few Trees: Gezi, Politics and Space," *International Journal of Urban and Regional Research* 41, no. 1 (2017): 19-36. On Tahrir, see Mustafa Dikeç and Erik Swyngedouw, "Theorizing the Politicizing City," *International Journal of Urban and Regional Research* 41, no. 1 (2017): 1-18. On Occupy, see Margit Mayer, "The 'Right to the City' in Urban Social Movements," in *Cities for People, Not for Profit*, ed. Neil Brenner, Peter Marcuse, and Margit Mayer (New York: Routledge, 2012): 75-97

المساحات المشتركة التي تحاول تجاوز الدولة ككيان واقتراح تحولات جذرية؟ وما مدى قابليتها للتطبيق في سياقات مثل السياق اللبناني، الذي يعرّف الكثيرون فيه الولاء السياسي بناء على الشبكات الطائفية التي تعيد توزيع الخدمات العامة؟

وما يستحق مزيد من العناية أيضاً هو وجود عدد من التغييرات المحتملة والمثيرة للاهتمام في نماذج الحكم المحلي وكذلك دخول فاعلين جدد في المجالس المحلية والإقليمية. والأهم من ذلك أنه يجدر بالأكاديميين والنشطاء أن يفكروا في تأثيرهم على المجال السياسي - مشروع التغيير - عندما يركزون على قضايا مثل مناهضة الإخلاء القسري وحماية الأماكن العامة. هل يمثل هذا شكلاً جديداً من أشكال السياسة؟ أم أنه أمر يختزل العمل السياسي إلى مجرد مطالب لعناصر العيش اليومي، مثل الحق في السكن والغذاء؟

لم يكتب هذا الفصل للإجابة على جميع هذه الأسئلة. لكنه نابع من مشاركتي المباشرة كواحد من الفاعلين الرئيسيين لبيروت مدينتي

تفسر الخصائص المتأصلة في المساحات الحضرية - بالنسبة للبعض - هذا التوجه: إذ تعتبر المدن مواقع طبيعية للاختراع والابتكار ذلك أنها منفتحة على التأثيرات والتفاعلات الخارجية، لذا من الطبيعي أن تنشأ مثل هذه الحركات داخل المدن.² بالنسبة للبعض الآخر، تقدم المدينة الأسس التي يمكن الاعتماد عليها في ممارسة المطالب الخاصة بالمواطنة ليس فقط من خلال استعادة امتلاك المساحات العامة ولكن أيضاً عن طريق احتلال الأراضي للحصول على مكان للعيش فيه، وبالتالي تفعيل مطالب الإدماج الجوهري.³ لا تقدم هذه التفسيرات، على الرغم من فائدتها، أدلة كافية حول إمكانيات التغيير السياسي التي تحققها الحركات الاجتماعية الحضرية.⁴ فالعديد من الأسئلة يبقى دون إجابة، بما في ذلك كيف تختلف الحركات المدنية/ الحضرية عما سبقها من حركات اجتماعية؟ هناك حاجة إلى البحث لمعرفة ما هي الأصوات الجديدة الناشئة؟ وكيف تصيغ هذه الأصوات المطالب التي استندت تاريخياً على المسألة الطبقيّة بناء على أسس الجنس، والنوع، والعرق. هناك أشكال جديدة للفعل علينا تحديدها. ما هي آفاق «النماذج البديلة» مثل المشاعات، أو

² Ash Amin and Nigel Thrift, *Cities: Reimagining the Urban* (Cambridge, UK: Polity Press, 2002); and Jenny Robinson, "Inventions and Interventions: Transforming Cities—an Introduction," *Urban Studies* 43, no. 2 (2006): 251–58. Specifically in relation to Beirut, see Stephen Deets, "Consociationalism, Clientelism, and Local Politics in Beirut: Between Civic and Sectarian Identities," *Nationalism and Ethnic Politics* 24, no. 2 (2018): 133–57

³ See Faranak Miraftab and Shana Wills, "Insurgency and Spaces of Active Citizenship: The Story of Western Cape Anti-Eviction Campaign in South Africa," *Journal of Planning Education and Research* 25, no. 2 (2005): 200–217; Engin Fahri Isin, "Introduction: Cities and Citizenship in a Global Age," *Citizenship Studies* 3, no. 2 (1999): 165–71; Arjun Appadurai and James Holston, "Cities and Citizenship," *Public Culture* 8, no. 2 (1996): 187–204; and Dikeç and Swynedouw, "Theorizing the Politicizing City."

⁴ Margit Mayer, "First World Urban Activism: Beyond Austerity Urbanism and Creative City Politics," *City* 17, no. 1 (2013): 5–19.